

Distr.
GENERAL

S/1995/342
1 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة للقرار ٩٧١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الذي بموجبه قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، على النحو المبين في القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، لفترة إضافية تنتهي في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥. وبموجب نفس القرار، قرر المجلس "أن يقوم، على أساس تقرير من الأمين العام يقدم بحلول ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، وعلى ضوء ما يحرز من تقدم نحو التسوية السياسية وعودة اللاجئين والمشردين، باستعراض دقيق للحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا". ووفقا للفقرة ٣ من نفس القرار، قدمت في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ تقريرا (S/1995/181) الى مجلس الأمن بشأن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، جورجيا.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - أشرت في ذلك التقرير، الى أن مبعوثي الخاص لأبخازيا يعتزم عقد جولة أخرى من المفاوضات للتوصل الى تسوية شاملة في أوائل نيسان/أبريل في موسكو. وللأسف، حال تصعيد مفاجئ في العنف في منطقة غالي في منتصف آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل دون عقد اجتماع بين الجانبين وجها لوجه. ولأسباب مماثلة، لم يعقد أي اجتماع آخر لفريق الخبراء في الجزء الأخير من آذار/مارس.

٣ - غير أنه في الأسابيع القلائل الماضية، بذل الإتحاد الروسي، بصفته عاملا ميسرا للمفاوضات، جهودا لوضع مسودة نص من شأنه أن يوفر الأساس لتسوية جورجية - أبخازية. وانطلاقا من هذه الجهود والاتصالات المنتظمة مع السلطات الروسية، قام ممثلي الخاص بزيارة موسكو في ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل لعقد مشاورات مستقلة مع الممثلين الروسيين، ومع الجانبين الجورجي والأبخازي، بغية تحديد مدى التقدم الذي أحرزته هذه المبادرة.

٤ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، قام السيد بورييس باستوخوف، نائب وزير خارجية الإتحاد الروسي، بوصف جهودده وسلم لممثلي الخاص نسخة عن آخر مشروع للنص. وطور المشروع العناصر التي نوقشت في مناسبات سابقة في مفاوضات قادها ممثلي الخاص، ونص على حل يركز على أساس إقامة دولة اتحادية

داخل حدود جورجيا بالشكل الذي كانت عليه هذه الحدود في تاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، مع تحويل أبخازيا بعض الإختصاصات. وشدد السيد باستوخوف على أن مشروع النص محاولة لوضع عناصر حل فيدرالي بمزيد من التفصيل، بالتركيز على التوصل الى موقف يحظى بقبول حكومة جمهورية جورجيا والسعي عندئذ الى إدخال ما يشترطه الجانب الأبخازي من تغييرات. ودعم ممثلي الخاص جهود الاتحاد الروسي الرامية الى الدفع بالعملية قدما الى الأمام.

٥ - وفي ٢٠ نيسان/ابريل، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع السيد فلاديسلاف أردزينبا من أبخازيا. وأعلن السيد أردزينبا الذي قال إنه لم يستلم نسخة من مشروع النص إلا منذ يوم أو يومين، بأنه يرفضه. فالمبادئ الأساسية للحل الممكن قد حددت، في نظره، في الإعلان المتعلق بتدابير إجراء تسوية سياسية والموقع في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (S/1994/397، المرفق الأول) واستكملت في ورقة العمل بشأن العناصر السياسية والقانونية الممكنة لمركز أبخازيا المقبل المقبولة كأساس للمناقشة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفي رأي السيد أردزينبا، فإنها تشير الى دولة متحدة تحدد فيها العلاقات بروابط أفقية بين دولتين متساويتين، في حين أن ما هو معروض في الوقت الراهن ليس سوى حكما ذاتيا. وفي ملاحظات لاحقة، أعاد التأكيد على أن الإختصاصات المعروضة الآن على أبخازيا، هي أقل من تلك الإختصاصات التي كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يخولها لأبخازيا في عام ١٩٧٨، في نظره.

٦ - وأثار ممثلي الخاص مسألة استمرار الصعوبات التي تواجه عودة اللاجئين والمشردين. فوصف السيد أردزينبا الحالة الأمنية الخطيرة في منطقة غالي، ملاحظا أن اللصوصية والنهب مردها أساسا أنشطة العصابات الخارجة على القانون والتي تعبر نهر إنغوري من مناطق خاضعة لسيطرة حكومة جورجيا. وقال إن الحالة الراهنة تتمثل ببساطة في أنه لا يمكن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين. غير أنه في، ١٧ نيسان/ابريل، كاتب السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، عارضا عليها تسجيل العائدين تلقائيا، ويبلغ عددهم مايقارب ٤٠ ٠٠٠ عائد، والنظر في عودة العائدين تحت إشراف المفوضية بمعدل ٢٠٠ عائد في الأسبوع. وسلم السيد أردزينبا نسخة من رسالته الى مبعوثي الخاص.

٧ - ثم أجرى ممثلي الخاص مباحثات مع السيد فازها لوردكيبانيدز، السفير الجورجي لدى الاتحاد الروسي. وقال السيد لوردكيبانيدز إن مشروع النص، باقراره للحل الإتحادي للنزاع، إنما يذهب الى الحد الذي ترى جورجيا أنها مستعدة للذهاب اليه. كما أعاد التأكيد على الأهمية القصوى بالنسبة للسلطات الجورجية في أن ترى عودة فورية ومكثفة للاجئين والمشردين الى ديارهم.

٨ - واختتم مبعوثي الخاص زيارته الى موسكو بإجراء مباحثات أخرى مع السيد باستوخوف.

ثالثا - الحالة الإنسانية

ألف - النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل القوقاز

٩ - بقيادة إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، زارت جورجيا من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، بعثة مشتركة بين الوكالات، شملت ممثلين عن برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، مصحوبين بممثل عن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، لتقييم الحالة الإنسانية ووضع الصيغة النهائية للنداء الموحد المشترك بين الوكالات للفترة من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وأحاطت البعثة علما بوجود حالة قاسية في الطاقة تؤثر على الإنتاج الصناعي والزراعي وتضر أيضا بأشد شرائح السكان ضعفا. كما لاحظت البعثة أن حالة الامدادات الغذائية تدعو إلى القلق، حيث تزايدت أسعار الخبز مما تعذر معه على أفقر أفراد المجتمع الحصول على الأغذية الأساسية.

١٠ - ويرمي نداء ١٩٩٥ - ١٩٩٦ من أجل جورجيا إلى تأمين الحصول على ٣٨٥ ٤٧٣ ٣٦ من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة مالية لمشاريع وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تتناول الاحتياجات العاجلة للاجئين والمشردين، فضلا عن الفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع المحلي. وستولى العناية للتخطيط للحالات الطارئة مما يكفل المساعدة الضرورية في مجال الإغاثة وإعادة التأهيل للاجئين والمشردين العائدين.

١١ - والأمل معقود على أن تستجيب أوساط المانحين بسخاء للمشاريع الممولة في النداء. وفي إطار النداء السابق، الذي غطى الفترة من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، لم تغط استجابة المانحين سوى ٥٠,١ في المائة من مجموع احتياجات التمويل لجورجيا البالغ قدرها ٩٧٠ ٣٨٩ ٣٥ من دولارات الولايات المتحدة.

١٢ - وفيما عدا تعهد حكومة إسرائيل بتقديم تبرع مالي يحدد وفقا للفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤)، الذي ذكرته في تقريره إلى مجلس الأمن في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/181)، الفقرة ١٥)، فإنه لم يتم أي تعهد آخر ولم ترد أي تبرعات أخرى.

باء - حالة اللاجئين والمشردين

١٣ - تظل إعادة المنظمة للاجئين والمشردين إلى أبخازيا موقوفة. فاللجنة الرباعية لم تجتمع منذ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. ولا يزال الجانب الأبخازي يعترض على العودة الواسعة النطاق والسريعة للاجئين والمشردين. كما أن آخر عرض له بشأن إعادة ٢٠٠ شخص اسبوعيا إلى الوطن وإبداء قدر أكبر من المرونة

حيال أولئك اللاجئين والمشردين العائدين تلقائيا لا يستجيب لشروط مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القضائية بوضع جدول زمني معقول للعودة على نحو ما اتفقت عليه الأطراف، عدا الجانب الأبخازي، في المحادثات عن قرب المعقودة في جنيف من ٧ الى ٩ شباط/فبراير، واجتماع اللجنة الرباعية المعقود في موسكو في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٥.

١٤ - وخلال شهر آذار/مارس والنصف الأول من نيسان/ابريل ١٩٩٥، كانت الحالة في منطقة غالي غير مستقرة. فأنشطة العناصر المسلحة غير المسيطر عليها وعمليات الميليشيا الأبخازية تبث الذعر في أوساط السكان، مما دفع بما يقارب ١ ٠٠٠ الى ١ ٥٠٠ منهم الى الفرار الى شرق نهر إنغوري. وزاد وصول هؤلاء المشردين الجدد من الإحباط لدى المشردين الموجودين فعلا على الضفة الشرقية من النهر وأدى الى مظاهرات في الجسر الرئيسي المؤدي الى أبخازيا. وتحسنت الحالة الى حد ما في الجزء الأخير من نيسان/ابريل . واستؤنف التنقل التلقائي للمشردين داخليا، وعاد الآن جميع أولئك الذين فروا من منطقة غالي مؤخرا تقريبا.

١٥ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٥، بلغت التبرعات المقدمة لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين والمشردين في جورجيا ٤٢٤ ٩٤٣ من دولارات الولايات المتحدة، أي ١٠,٣ في المائة فقط من احتياجات ميزانية ١٩٩٥. وتعرض هذه الحالة للخطر على نحو جدي استمرار برنامج المفوضية في جورجيا.

رابعا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٦ - واصلت البعثة القيام بالمهام التي كلفها بها مجلس الأمن في القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، حيث تعمل في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح وفي وادي كودوري وترصد مواقع تخزين الأسلحة لكل من حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية.

١٧ - ولا تزال البعثة تحت قيادة رئيس المراقبين العسكريين، العميد جون هفيدغارد (الدانمرك). وتحتفظ البعثة بكامل قوامها المرخص به والبالغ ١٣٦ مراقبا عسكريا. ويرفق بهذا التقرير جدول يبين تكوينها. ويوجد مقر البعثة في سوخومي، وثمة قسم من موظفي المقر في بيتسوندا ومكتب اتصال في تبيليسي (انظر الخريطة المرفقة). وللبعثة ثلاثة مقرات قطاعية، في سوخومي وغالي وزوغديدي. ويوجد في قطاع غالي، الذي يتوقع أن يعود إليه معظم اللاجئين، أكبر عدد من المراقبين العسكريين.

١٨ - وللبعثة في الوقت الراهن أربع قواعد لمواقع الأفرقة: ثلاثة في منطقة غالي، - في أوتابايا وإنغورجيس وزيمو-بارجيني- وواحدة في منطقة زوغديدي في دارشيلي. وتقع القواعد في مناطق إما تكون لها أهمية استراتيجية لدى حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية وإما تأوي عددا كبيرا من المشردين داخليا أو العائدين.

١٩ - وتم تكييف مفهوم البعثة للعمليات، الموصوف في تقرير المورخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/818)، الفقرة ١١) بما يسمح برصد الحالة عن كثب والإستجابة بقدر أكبر من المرونة للتطورات الحاصلة في الميدان. ويقوم هذ المفهوم في الوقت الراهن على دوريات متنقلة تعمل انطلاقا من المقرات القطاعية الثلاث ومن القواعد الأربع لمواقع الأفرقة. وفي المناطق التي تكون فيها الحالة غير مستقرة للغاية، تسير الدوريات على مدار ٢٤ ساعة، ما عدا في فترات اشتداد القلاقل تسير الدوريات خلال ساعات النهار فقط. ولا تزال البعثة تتلقى تأكيدا من السكان المحليين بأن حضورها الدائم أو دورياتها المتكررة في المناطق التي تحدث فيها الجريمة لها تأثير رادع وتعزز الشعور بالأمان بين السكان.

٢٠ - وإلى فترة قريبة، كان المراقبون العسكريون للبعثة يتمتعون بحرية التنقل اللازمة لأدائهم لمهامهم. غير أنهم منعوا الآن من رصد موقع تخزين الأسلحة التابع لحكومة جورجيا ومن القيام بدوريات في أجزاء من قناة غالي على الضفة الغربية من نهر إنغوري، الخاضعة لسيطرة السلطات الأبخازية. وقد احتجت البعثة على هذه القيود وتنتظر ردا من السلطات المعنية.

٢١ - وأطلقت طلقات نارية تحذيرية مرتين على المراقبين العسكريين للبعثة على ضفتي نهر إنغوري. كما فجر، في ٢٣ نيسان/أبريل، لغم موجه بسلك على مقربة من مركبة للبعثة تقل مراقبين عسكريين كانا يقومان بدورية في منطقة غالي. ورغم أن المراقبين لم يلحقهما الأذى، فإن اللغم كان موجهها فيما يبدو ضد المركبة على وجه التحديد. وأجريت التحقيقات غير أنها لم تسفر عن نتيجة.

٢٢ - وكان التعاون بين البعثة وحكومة جورجيا والسلطات الأبخازية مرضيا إجمالا. غير أن الجانبين معا انتقدا البعثة، إذ انتقدها الجورجيون على عدم حمايتها للعائدين في منطقة غالي وعاب عليها الأبخاز عدم منعها العناصر المسلحة من التسلل الى المنطقة الأمنية على الضفة الغربية من نهر إنغوري، رغم أنه لا ولاية البعثة ولا قوامها يسمحان لها بالقيام بأي من تلك المهمتين.

٢٣ - ولا يزال التعاون بين البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قائما على النحو الوارد في تقرير المورخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/181)، الفقرة ٢١).

٢٤ - ولا تزال البعثة تتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية في المنطقة في حدود ولايتها. ويجتمع المراقبون العسكريون للبعثة مع ممثلي المفوضية يوميا تقريبا لتبادل المعلومات ومناقشة مجالات التعاون. كما يتعاونون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الموجودة في المنطقة.

خامسا - الحالة على أرض الواقع

ألف - لمحة عامة

٢٥ - في الفترة بين ٦ آذار/مارس ١٩٩٥، عندما قدمت آخر تقرير الى مجلس الأمن، ومنتصف نيسان/أبريل، كانت الحالة في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح، ولا سيما في منطقة غالي، التي يتوقع أن يعود معظم اللاجئين إليها، حسبما لوحظ أعلاه، غير مستقرة للغاية. وقد أودت الأنشطة الإجرامية خلال تلك الفترة بحياة ٢٨ شخصا بينما أصيب ١٧ شخصا بجراح واختطف نحو ٢٠ شخصا آخر. وبالإضافة الى ذلك، أفيد أيضا عن وقوع أحداث سلب وإحراق للمنازل ومزارع الشاي. بيد أن الحالة في وادي كودوري ظلت هادئة.

٢٦ - أما أكثر المشاكل الملحة في المنطقة الأمنية على ضفتي نهر إنغوري فهي مستوى التسليح. وقد أفادت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة) عن وجود عدد كبير من الأسلحة المأذون بها بين السكان من الجانبين. وبالإضافة الى ذلك، فإن بعض أفراد الميليشيا الأبخازية فضلا عن رجال شرطة جورجيا يحملون أسلحة مضادة للدبابات ولإطلاق القنابل اليدوية ورشاشات. وبالرغم من أن تلك الأسلحة ليست معدات عسكرية ثقيلة حسب التعريف الوارد في اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، فلا يمكن أيضا اعتبارها أسلحة شخصية، ولذا يمكن القول بأن الطرفين لم يمثلوا لروح الاتفاق.

باء - المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح

٢٧ - على الضفة الشرقية لنهر إنغوري، الخاضعة لسيطرة حكومة جورجيا، وضعت مركبة مسلحة في مركز شرطة زوغديدي، انتهاكا لاتفاق ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وعلى الضفة الغربية من النهر تستمر محاولات إعادة إدخال المعدات العسكرية الثقيلة في المنطقة المحدودة السلاح، ولكن تلك المعدات تسحب لدى احتجاج البعثة وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة (قوة حفظ السلم).

٢٨ - وكانت العناصر المسلحة غير الخاضعة لسيطرة حكومة جورجيا والتي تعمل من منطقة زوغديدي مسؤولة عن عمليات الاختطاف والسلب ونصب الكمائن في منطقة غالي. وعلاوة على ذلك، فإن بعض العناصر التي تزعم الانتماء الى الميليشيا الأبخازية تواصل ارتكاب أعمال إجرامية في تلك المنطقة. وعند استجواب البعثة لتلك العناصر فإنها لا يمكنها إبراز تصاريح بحمل السلاح أو أية وثائق أخرى تأذن لها بالعمل في المنطقة. وتقدر البعثة أن تلك العناصر هي في الواقع غير خاضعة لسيطرة سلطات أبخازيا.

٢٩ - وفي آذار/مارس ومطلع نيسان/أبريل، قامت سلطات أبخازيا بعمليات ميليشيا في منطقة غالي أفادت أن القصد منهما هو "إحكام القبضة على العناصر المخربة" و "فحص بطاقات هوية" السكان.

واشترك في العملية الأولى، التي نفذت في ١٢ و ١٣ آذار/مارس، نحو ٤٠٠ فرد من الميليشيا. وأفردت تلك العملية في استعمال القوة، وذكرت سلطات أبخازيا أنها لم تتمكن من ممارسة السيطرة الكاملة على الميليشيا وغيرها من العناصر الموجودة في المنطقة. وفي أعقاب ذلك شاهدت البعثة أجساد ١٢ رجلا تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٤٠ سنة وقد ظهر على العديد منها علامات التعذيب. وبالإضافة الى ذلك، احتجز حوالي ٢٠٠ من السكان المدنيين، وأفرج عنهم جميعا منذ ذلك الحين. واحتج كبير المراقبين العسكريين بالبعثة لدى سلطات أبخازيا التي اعترفت بعدم تمكنها من السيطرة الكاملة على العملية. وقد قدم الفريق الطبي بالبعثة المساعدة إلى بعض المدنيين وأفراد الميليشيا الذين أصيبوا أثناء العملية وأفاد المراقبون العسكريون أن وجودهم في المنطقة، حيث جرى الاضطلاع بالعملية، ساعد الى حد ما على حماية السكان المدنيين من إساءة المعاملة.

٣٠ - وحدثت عملية الميليشيا الثانية في ٢ نيسان/ابريل، عقب نصب كمين لجنازة أحد أعضاء الميليشيا الأبخازية أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وحدثت عدة إصابات بين المشتركين الذين اختطف اثنان منهم. وأفادت البعثة أن سلطات أبخازيا قد أحكمت السيطرة على العملية الثانية التي اشترك فيها نحو ١٧٠ فردا من الميليشيا. وبالرغم من تمكن البعثة وقوة حفظ السلم من رصد تلك العملية فقد قتل شخص واحد واعتقل سبعة أشخاص آخرين، وإن كان قد جرى الإفراج عنهم جميعا منذ ذلك الحين. ووردت الى البعثة أدلة تشير الى أن الكمين الذي تعرضت له الجنازة والمذكور أعلاه قد نصبته عناصر تعمل من الضفة الشرقية لنهر إنغوري بمشاركة شخص زعم أنه يحمل بطاقة هوية من شرطة جورجيا. وبناء عليه، احتجت البعثة لدى سلطات جورجيا التي أنكرت مزاعم ذلك الشخص.

٣١ - وقد اتفقت قوة حفظ السلم مع سلطات أبخازيا على أن يخفض عدد أفراد الميليشيا العاملين في منطقة غالي على عدم الاضطلاع بعملياتهم إلا في مناطق معينة ومحدودة. وسيطلب القيام بأية عملية خارج تلك المناطق الحصول على موافقة مسبقة من القوة.

٣٢ - وفي محاولة لتخفيض عدد الأسلحة على ضفتي نهر أنغوري، بدأت قوة حفظ السلم في إصدار تصاريح أسلحة جديدة بأعداد محدودة لسلطات جورجيا وأبخازيا وعدد آخر من الأفراد. بيد أنه نظرا لوفرة الأسلحة في المنطقة الأمنية تقدر البعثة أنه من المرجح أن تستمر تلك المشكلة.

٣٣ - وقوة حفظ السلم بصدد تنقيح أسلوب عملها مما يسمح برصد أوثق للحالة وتوفير مزيد من المرونة في تحركات قواتها. وترى البعثة أن هذا المفهوم المنقح، بالاقتران مع التحديد المفروض حديثا على عمليات الميليشيا والأخذ بنظام تصاريح الأسلحة الجديدة، سيساعد على تحسين ظروف الأمن في المنطقة.

جيم - وادي كودوري

٣٤ - تواصل البعثة القيام بدوريات منتظمة في وادي كودوري. وتحتفظ قوة حفظ السلم بمركز دائم لها في لاتا ونقطة تفتيش مزودة بالجنود على بعد ١٠ كيلو مترات شرقي ذلك المركز. وبالإضافة الى ذلك، فإنها تقوم بدوريات منتظمة في جميع أنحاء الوادي. كما يحتفظ السفانتيون والأبخاز بنقاط تفتيش منفصلة شرق لاتا.

٣٥ - وما زالت العلاقات على أرض الواقع بين الأبخاز والسفانتيين مرضية. وهم يعقدون اجتماعات منتظمة وقد قام القائد السفانتي، السيد نوغزار، مؤخرا بزيارة سوخومي لتبادل المعلومات مع سلطات أبخازيا بشأن عدد من المسائل السياسية.

سادسا - التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣٦ - في الفقرة ٦ (ب) من القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، عهد مجلس الأمن الى بعثة المراقبين بمهمة مراقبة عملية قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة في إطار تنفيذ اتفاق ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وقد أفادت البعثة بأن قوة حفظ السلم ما برحت تضطلع بعملياتها وفقا لذلك الاتفاق وأن أي اختلاف عن المهام المنصوص عليها في الاتفاق قد تم بالتشاور مع الطرفين.

٣٧ - ووفقا للاتفاق، فإن قوة حفظ السلم موزوعة على جانبي المنطقة الأمنية، وحسبما اتفق الطرفان في وادي كودوري كذلك. وتحتفظ بمراكز في تلك المناطق وتقوم بدوريات فيها، ٢٤ ساعة يوميا، إما بالاشتراك مع البعثة أو بمفردها.

٣٨ - ويسير التعاون بين البعثة وقوة حفظ السلم على النحو المبين في تقرير المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/818، الفقرات ١٦-١٩). ويجري بصفة منتظمة تبادل المعلومات وتقديم المساعدة بصورة متبادلة والقيام بدوريات مشتركة ويستمر التعاون بصورة مرضية جدا. وتواصل البعثة وقوة حفظ السلم تنسيق تنفيذ ولاية كل منهما. ويلتقي كبير المراقبين العسكريين في البعثة مع قائد قوة حفظ السلم بانتظام كما تتواتر اجتماعات مرؤوسيهما الأساسيين لضمان التنسيق الفعال. وتوجد اتصالات مستمرة بين القواعد الموقعية للأفرقة والدوريات التابعة للبعثة مع مراكز ودوريات قوة حفظ السلم.

سابعا - الجوانب المالية

٣٩ - أذنت لي الجمعية العامة، بقرارها ٢٣١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بالدخول في التزامات للبعثة بمعدل لا يتجاوز إجماليه ٧٢٠ ٠٣٤ دولارا (صافيه ٦١٧ ٠٣٤ دولارا) شهريا للفترة من

١٤ كانون الثاني/يناير الى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥. وهذا الإذن مرهون باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٤٠ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تجديد ولاية البعثة فيما بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥، فإن التكلفة الشهرية للإبقاء على البعثة حتى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥ ستقتصر، في بادئ الأمر، على سلطة الالتزام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣١/٤٩. وسأقدم تقريراً الى الجمعية العامة بشأن الاحتياجات الإضافية اللازمة للإبقاء على البعثة.

٤١ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وصلت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة الى ١,٥ مليون دولار ووصل مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلم إلى بليون دولار في ذلك التاريخ.

ثامناً - ملاحظات

٤٢ - إن على طرفي أي نزاع أن يقوموا بإحلال السلم كما هي الحالة دائماً. ويمكن للقائمين بالوساطة وغيرهم من المشاركين في الحوار تقديم المساعدة بتوفير الأفكار والمهارات والخبرة الفنية السياسية والأطر وتهيئة الظروف المناسبة التي يمكن أن تجرى فيها المفاوضات، ولكن يجب أن يكون الطرفان على استعداد لتقديم التنازلات اللازمة كي يمكن تسوية المنازعات بينهما.

٤٣ - وقد صادفت عملية الحوار البناء، التي كان يبدو أنها ستؤدي الى إحراز تقدم، المصاعب مرة أخرى. وفي تقرير المورخ ٦ آذار/مارس، أشرت إلى وجود حاجة ملحة الى تحقيق تقدم في المفاوضات السياسية ومواصلة هذا التقدم، وما يصحب ذلك من وجود حاجة الى الصبر والمثابرة. ولم تتغير تلك الاحتياجات في الشهرين الماضيين، وما زلت أعتقد أنه إذا تخطى المجتمع الدولي عن النزاع بين جورجيا وأبخازيا فإن الحرب ستندب مرة أخرى.

٤٤ - وفي نفس الوقت فإن الخبرة قد أظهرت، مع هذا، أن الورطة السياسية المشوبة بالتوتر وحيث لا يسود السلم ولا يعم الحرب لا تسمح بإيجاد الاستقرار وتوفير الثقة العامة اللازمة لتقديم المساعدة الاقتصادية والتعمير وعودة الشعب المعني الى الحالة السوية وعلى النقيض من ذلك، فإن هذا يولد ضغوطاً لتغيير الظروف السياسية أو الحالة على أرض الواقع بطريقة أو أخرى. وقد أبرز ممثلي الخاص هذه الأخطار في مشاوراته الخاصة التي أجراها مع الجانبين. وقد أوعزت اليه أن يواصل بذل جهوده بمساعدة الاتحاد الروسي، كطرف تيسيري، وبمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي نفس الوقت، سأواصل النظر في كيفية دعم العملية السياسية.

٤٥ - ومنذ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) بتوسيع ولاية البعثة، تمكن المراقبون العسكريون بالبعثة من تنفيذ المهام التي كلفوا بها ولكن وجودهم لم يحرز الأثر المقصود وهو المساهمة مساهمة كبيرة في تهيئة الظروف المؤدية الى عودة اللاجئين والمشردين داخليا عودة آمنة ومنظمة. والسبب الرئيسي في هذه الحالة المؤسفة هو أن حكومة جورجيا وسلطات أبخازيا لم تتمكن من ضمان سلامة المشردين وحماية العائدين الى الوطن حسبما اتفقوا على ذلك بموجب الاتفاق الرباعي بشأن العودة الاختيارية للاجئين والمشردين، الموقع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/397، المرفق).

٤٦ - وبالرغم من أن العودة الطوعية للمشردين قد استؤنفت، ففي تقديري أنه بدون توصل الطرفين الى اتفاق على عدد ونوع الأسلحة الشخصية التي يمكن حملها في المنطقة الأمنية ونظرا لعدم بذل محاولة جادة من جانبيهما للسيطرة على العناصر المسلحة فإن الظروف الأمنية في المنطقة ستظل غير مستقرة. وأعتزم أن أوعز الى كبير المراقبين العسكريين بالبعثة أن يناقش مع الطرفين تعريف الأسلحة الشخصية.

٤٧ - وقد يجري أيضا تناول التدابير الإضافية التي تتخذ لتحسين ظروف الأمن في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح مع الطرفين، ولكن من غير المرجح أن تؤدي تلك التدابير الى تحسن الحالة ما لم يبرهننا على وجود الإرادة اللازمة. وينبغي للتدابير الفعالة، المقترنة بالقيود التي فرضتها مؤخرا قوة حفظ السلم على أنشطة الميليشيا الأبخازية وجهودها المبذولة للسيطرة على الأسلحة الشخصية في تلك المنطقة بالاقتران مع أسلوب عمل القوة الجديد، أن تعزز أثر وجود البعثة على حالة الأمن في المنطقة مما يسهم في تهيئة الظروف المؤدية الى عودة اللاجئين المنظمة.

٤٨ - وبالرغم من وجود هذه المصاعب، فلا يوجد شك يذكر في أن انسحاب قوة حفظ السلم والبعثة قبل الأوان من شأنه أن يؤدي الى مواجهة صريحة وإلى استئناف النزاع. ومن غير المعروف، وقت كتابة هذا التقرير، هل ستمدد ولاية قوة حفظ السلم فيما بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥، وإذا كانت ستمدد فإلى أي موعد. وقد أفيد أن وزراء الخارجية والدفاع في دول رابطة الدول المستقلة قد أوصوا بتجديد الولاية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٤٩ - وفي ضوء الحالة المجملية في التقرير الحالي أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر تنتهي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وأن يكون هذا التمديد خاضعا للتنقيح في ضوء القرار الذي يتخذه مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة بشأن ولاية قوة حفظ السلم. وبالطبع سأبقي مجلس الأمن على علم بالتطورات في هذا الصدد.

٥٠ - وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أوجه الشكر الى كبير المراقبين العسكريين بالبعثة، العميد جون هفيديفارد، وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته لتفانيهم ومثابرتهم على الاضطلاع، في ظل ظروف صعبة، بالمهام التي عهد بها مجلس الأمن اليهم.

مرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا
في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٩	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٦	اندونيسيا
٤	أوروغواي
٨	باكستان
١١	بنغلاديش
٥	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٦	جمهورية كوريا
٦	الدانمرك
٧	السويد
٥	سويسرا
٥	فرنسا
٤	كوبا
٤	مصر
١٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٤	النمسا
٧	هنغاريا
٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٥	اليونان
١٣٤ ^(١)	المجموع

(أ) قد يختلف وزع المراقبين العسكريين بسبب التناوب.

— — — — —